

Distr.: General
16 February 2021
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره 2552 (2020)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وطلب إلى الأمين العام أن يقدّم إليه كل أربعة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقرير الأمين العام المؤرخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/994).

ثانيا - الحالة السياسية

2 - طغت على السياق السياسي خلال الأشهر الأخيرة التطورات المتصلة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر. وشهدت التوترات السياسية زيادة كبيرة نتيجة لانعدام الثقة بين الحكومة والمعارضة بشأن العملية الانتخابية، إلى جانب تدهور ملحوظ في الحالة الأمنية في أجزاء كثيرة من البلد تغذيه بعض الأطراف السياسية والجماعات المسلحة التي تهدف إلى تعطيل العملية الانتخابية والنظام الدستوري.

3 - وتصاعدت حدة التوتر في أعقاب القرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية في 3 كانون الأول/ديسمبر، القاضي بإبطال ترشيحات خمسة من أصل 22 مرشحا رئاسيا، من بينهم رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى الأسبق، فرانسوا بوزيزي. ورأت المحكمة أن بوزيزي لا يستوفي الشرط القانوني المتمثل في "الأخلاق الحميدة" الواجب توفره في المرشحين بسبب خضوعه لجزاءات الأمم المتحدة وصدور مذكرة توقيف دولية في حقه عام 2014 بتهمة ارتكابه اغتيالات وأعمال تعذيب وجرائم أخرى. ودعا حزب بوزيزي السياسي، كوا نا كوا، علناً إلى الهدوء وضبط النفس، بينما ندّد بقرار المحكمة. وقام بوزيزي، على الرغم من قبوله العلني لقرار المحكمة ودعمه الرسمي للمرشح الرئاسي ورئيس الوزراء الأسبق، أنيسيه - جورج دولوغيلي، بالسفر إلى وسط وغرب البلد، حاشدا الدعم من قادة الجماعات المسلحة.



21-01548 (A) 180221 180221



4 - وفي وقت لاحق، صعّدت بعض الجماعات المسلحة محاولات عرقلة الانتخابات. ففي 15 كانون الأول/ديسمبر، قام ممثلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأحد أجنحة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وفصيلَيْ موكوم ونغايسونا التابعَين لميليشيات "أنتي بالاكا"، بتوقيع بيان مشترك يندد بالاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وينتقد أوجه تقصير الحكومة في الدفع قدما بعملية السلام. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، أعلنوا عن تشكيل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي أيده بوزيزي علنا في 27 كانون الأول/ديسمبر. واتهمت الحكومة بوزيزي بمحاولة انقلابية. وفي 4 كانون الثاني/يناير، أعلن المدعي العام للمحكمة الابتدائية في بانغي فتح تحقيق جنائي ضد السيد بوزيزي يشمل التحقيق في محاولة التمرد وتقويض أمن الدولة.

5 - وتعطلت فترة الحملة الانتخابية الممتدة من 12 إلى 25 كانون الأول/ديسمبر بسبب تصاعد أعمال العنف من جانب الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وتعرض العديد من المرشحين المستقلين والمرشحين المؤيدين لحزب الرئيس للهجوم. وأعلن المنتدى السياسي الرئيسي للمعارضة، ممثَّلاً في ائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020، تعليق حملته الانتخابية في 19 كانون الأول/ديسمبر، مشيرا إلى انعدام الأمن وحدوث مخالفات أثناء التحضير للانتخابات، وطالب بتأجيل الانتخابات وإجراء مشاورات وطنية. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، رفضت المحكمة الدستورية طلبات متعددة من المعارضة لتأجيل الانتخابات، محتجة بضرورة الحفاظ على الجدول الزمني الدستوري.

6 - وجرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 27 كانون الأول/ديسمبر. وأثّر العنف الذي ارتكبته الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ولا سيما في الشمال الغربي والجنوب الشرقي للبلد، على مشاركة الناخبين. وأدلى ما مجموعه 019 695 ناخبا (37,4 في المائة من مجموع الناخبين المسجلين) بأصواتهم، وتم التصويت في 243 3 من أصل 448 5 مركزا من مراكز الاقتراع (59,5 في المائة) في جميع أنحاء البلد وخارجه. ودعت المعارضة إلى إلغاء التصويت، بحجة أن العملية لم تستوف الشروط الدستورية والقانونية المطلوبة، وأن انعدام الأمن قد أعاق التصويت. وأعربت التقارير الأولية الصادرة عن بعثات مراقبة الانتخابات الوطنية والدولية التي أوفدها إلى بانغي والمناطق المجاورة كل من المرصد الوطني للانتخابات، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، عن رضاها عموما عن الانتخابات رغم ما واجهها من تحديات.

7 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، نشرت الهيئة الوطنية للانتخابات النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية، معلنةً أن الرئيس تواديرا حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات (53,9 في المائة)، يليه رئيسا الوزراء السابقان ومرشحا المعارضة دولوغيلي (21,01 في المائة) ومارتان زيغيليه (7,46 في المائة). وفي 7 كانون الثاني/يناير، قدم عشرة من مرشحي المعارضة التماساً مشتركاً إلى المحكمة الدستورية يطعنون بموجبه في النتائج. كما قدم المرشحون الرئاسيون دولوغيلي وزيغيليه وغوندا طعونا منفصلة يطلبون فيها إلغاء الانتخابات.

8 - وأعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات عن النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية في 5 كانون الثاني/يناير. وانتُخب ما مجموعه 21 مرشحا، من بينهم امرأتان، في الجولة الأولى، في حين تأهل 122 مرشحا، من بينهم 13 امرأة، لجولة ثانية.

9 - وفي 18 كانون الثاني/يناير، رفضت المحكمة الدستورية معظم الطعون بناء على عدم كفاية الأدلة أو لأن المخالفات لم تكن لتغيّر النتائج. وصدّقت المحكمة على نتائج الانتخابات الرئاسية، معلنةً إعادة انتخاب الرئيس تواديرا بنسبة 53,16 في المائة من الأصوات التي تم التصديق عليها والبالغ عددها 416 599 صوتا. وحددت المحكمة نسبة المشاركة الإجمالية في الانتخابات بنسبة 35,25 في المائة من مجموع الناخبين المسجلين، وألغت نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كل من بامباري وباورو وبوزوم وكارنو 1 وكارنو 2 بسبب انعدام الأمن وإتلاف المواد الانتخابية. وأعلن قادة ائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020، في 19 كانون الثاني/يناير، رفضهم إعادة انتخاب الرئيس تواديرا، كما أعلنوا، في 2 شباط/فبراير، رفضهم النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات التشريعية.

10 - ووردت تقارير عن قيام موظفين حكوميين باستهداف المعارضة السياسية. ففي 14 كانون الثاني/يناير، منعت الحكومة المرشحة الرئاسية ورئيسة المرحلة الانتقالية السابقة كاثرين سامبا - بانزا من الصعود إلى طائرة متجهة في رحلة دولية، وهو قرار ألغي فيما بعد. وقام الرئيس تواديرا في 18 كانون الثاني/يناير، بعد تأكيد إعادة انتخابه، بمخاطبة الشعب، معرباً عن استعداده لتوحيد البلد والدخول في حوار مع المعارضة السياسية.

11 - وفي 1 شباط/فبراير، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، حيث انتُخب 22 مرشحا في الجولة الأولى، من بينهم امرأتان، وألغت فوز ستة مرشحين. وأُلغي التصويت في 13 دائرة انتخابية. وأعلن ائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020 سحب مرشحيه من الانتخابات التشريعية المتبقية. وفي 3 شباط/فبراير، أعلن حزب الاتحاد من أجل تجديد أفريقيا الوسطى المعارض أنه سيظل منخرطا في العملية الانتخابية.

12 - وقام الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب الشركاء الدوليين، بالتعاون مع الأطراف الوطنية المعنية، بما في ذلك المرشحون للرئاسة، لتيسير تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشمولية والطابع السلمي ضمن الجداول الزمنية الدستورية. وعزّز وكيل الأمين العام لعمليات السلام هذا التعاون الاستراتيجي بسبل منها زيارة قام بها إلى بانغي في الفترة من 27 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر مع مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعزز الأمين العام هذه الجهود من خلال بث رسائل إذاعية ورسائل بالفيديو عشية إطلاق الحملة.

13 - وفي الفترة من 9 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، قام الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى للتحاور مع الأطراف الوطنية المعنية. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، قررت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا دعم العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

14 - وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، عقد الرئيس دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، اجتماعا استثنائيا لرؤساء دول الجماعة تم التركيز فيه على جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدان أعضاء الجماعة العنف ودعوا إلى إجراء حوار سياسي جامع، ونشر قوات من المنطقة دون الإقليمية، والتعجيل بتعيين وسيط دائم للجماعة لدى جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 29 كانون الثاني/يناير، وعقب قمة مصغرة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الحالة

في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعا إليها رئيس أنغولا جواو لورنسو بصفته رئيس المؤتمر بالنيابة، صدر نداء مشترك من أجل الحوار ودعوة الجماعات المسلحة للتقيد بوقف فوري لإطلاق النار.

التحضير للانتخابات

15 - انتهت عملية تسجيل الناخبين في جمهورية أفريقيا الوسطى والمهجر في 13 تشرين الأول/أكتوبر بتسجيل 236 858 1 من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، من بينهم 167 867 امرأة (46,67 في المائة). ولم توفر الحكومة الإطار القانوني اللازم لممارسة اللاجئين من أفريقيا الوسطى حقهم في التصويت.

16 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، اختارت لجنة تضم ممثلين عن الأحزاب السياسية والإدارة العامة والمجتمع المدني 11 عضوا جديدا في الهيئة الوطنية للانتخابات، وعُيِّن هؤلاء الأعضاء بموجب مرسوم رئاسي في 16 تشرين الأول/أكتوبر لفترة عضوية من سبع سنوات، وأَدَّوْا اليمين في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وأعرب قادة المعارضة عن اعتقادهم بأن بعض الأعضاء الجدد يفتقرون إلى الحياد و/أو المؤهلات المطلوبة.

17 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، سمحت المحكمة الدستورية لـ 27 حزبا سياسيا بتقديم مرشحين للانتخابات التشريعية على الرغم من عدم وفاء هذه الأحزاب بحصة الـ 35 في المائة المخصصة للمرشحات، معترفة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من القيود التي تعترض المشاركة السياسية للمرأة. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أقرّت المحكمة الدستورية ترشيحات 504 1 مرشحين، من بينهم 234 امرأة (15,59 في المائة)، أي بزيادة قدرها خمسة في المائة في نسبة مشاركة المرأة مقارنة بعام 2015. وقامت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بتخصيص خط اتصال مباشر وغرفة عمليات لحماية المرشحات والناخبات من العنف الانتخابي.

18 - وطوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، نظّم موظفو الهيئة الوطنية للانتخابات ومقدمو الخدمات احتجاجات في بانغي وهددوا بوقف دعمهم للعمليات الانتخابية، مطالبين بدفع مستحقاتهم المتأخرة من المرتبات والبدل اليومي. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، قدمت الحكومة إلى البرنامج الإنمائي 1,4 مليون دولار لسداد المتأخرات، وهي عملية تمت قبل الانتخابات بأسبوع واحد.

19 - وفي 1 شباط/فبراير، أمرت المحكمة الدستورية الحكومة والهيئة الوطنية للانتخابات بتنظيم الجولة الثانية وجولات جديدة من الانتخابات التشريعية من أجل تنصيب أعضاء الجمعية الوطنية في موعد لا يتجاوز 2 أيار/مايو. وأعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات لاحقا أن هذه الانتخابات ستُجرى في 14 آذار/مارس.

20 - وواصلت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم عملية التحضير للانتخابات، بسبل منها نقل المواد الانتخابية وتوزيعها. وحتى 1 شباط/فبراير، كان الصندوق المشترك للتبرعات المخصصة لدعم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية حتى عام 2022، الذي يديره البرنامج الإنمائي، قد أنفق أو التزم بمبلغ 28,1 مليون دولار من أصل 29 مليون دولار صرفتها الحكومة وشركاؤها الدوليون. وتصل الفجوة التمويلية للصندوق إلى 3 ملايين دولار للجولة الثانية من الانتخابات التشريعية ونحو 10 ملايين دولار للانتخابات المحلية.

عملية السلام

21 - في حين توقف تنفيذ الاتفاق السياسي بسبب الانتخابات والسياق الأمني، فقد أُحرز بعض التقدم، ولا سيما في مجال نزع السلاح والتسريح. وقد اجتمعت آلية التنفيذ على الصعيد الوطني المنبثقة عن الاتفاق، التي لم تنشط طوال خمسة أشهر، في 5 شباط/فبراير للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية للاتفاق السياسي ومناقشة سبل الحوار مع الأطراف المعنية بعملية السلام. واجتمعت الآليات المنشأة على الصعيد المحلي في بعض المناطق، حيث شجعت على إجراء حوار شامل لتخفيف حدة التوترات بمشاركة نشطة من القيادات النسائية؛ واضطلعت هذه الآليات أيضا بدور حاسم في إجراء انتخابات نزيهة وشاملة وسلمية من خلال توعية قادة المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة.

22 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، وعقب إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وقّع الرئيس تواديرا مراسيم تقضي بإلغاء تعيينات مكسيم موكوم، عن ميليشيات "أنتي بالاكا"، وبي سيدي سليمان (المعروف باسم صديقي)، عن حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار؛ ومحمد حامات الحسين (المعروف باسم الخاتم)، عن الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى؛ وعلي داراسا، عن الاتحاد من أجل السلام؛ وكلهم مشاركون في الائتلاف. وكان موكوم وزيرا لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بينما كان الآخرون مستشارين لرئيس الوزراء في شؤون الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة.

23 - ولم تنشط الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة في بوار وباوا لعدم تلقيها أوامر عسكرية، في حين أفادت التقارير بأن عناصر كثيرة قد فرّت أو انشقّت، حاملة معها السلاح في أغلب الأحيان. كما أن هذه الوحدات تعاني من انعدام التماسك الداخلي، ومن مشاكل في القيادة والتحكم، وعدم وجود مستوى كاف من الاكتفاء الذاتي، فضلا عن التوترات القائمة بين أفرادها. واكتمل إنشاء مركز التدريب في نديلي في الشمال الشرقي؛ وأُرجئ بدء التدريب الفعلي أساسا بسبب تأخر الجماعات المسلحة في وضع قوائم المرشحين في صيغتها النهائية. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس الرئيس احتفالا بمناسبة بدء عملية إدماج 292 من المقاتلين السابقين في صفوف قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية، من بينهم 15 امرأة.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

24 - في 9 و 10 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الحكومة، بدعم من البعثة، بعقد مؤتمر في بانغي لتعزيز السلام بين جماعتي رونغا وغولا العرقيتين في مقاطعات فاكاغا وكوتو العليا وبامنغي بانغوران. ووافقت 13 جماعة عرقية وثمان من الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق على ميثاق مصالحة لإنهاء العنف، مما أسهم في إجراء عملية انتخابية سلمية في المقاطعتين.

ثالثا - الحالة الأمنية

25 - تدهورت الحالة الأمنية بسبب العنف المسلح الذى تقوم به الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وخصوصا في الشمال الغربي والجنوب الشرقي للبلد. واستخدمت البعثة المتكاملة قدراتها العسكرية والشرطية إلى أقصى حد ممكن، في وقت اشتد فيه الضغط على البعثة بسبب انتشار حالات الانشقاق والفرار من الخدمة في صفوف قوات الأمن الوطنية. وعلى الرغم من هذه التحديات، حافظت البعثة على النظام الدستوري، ووفرت الحماية للمدنيين، ومكّنت الناخبين من التصويت في معظم أنحاء البلد، وإن كان ذلك بتكلفة باهظة.

26 - وحتى 1 شباط/فبراير، انخفض عدد انتهاكات الاتفاق السياسي المسجلة من 644 انتهاكا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 530. غير أن هذه الأرقام لا تعكس أثر الانتهاكات على الحالة الأمنية والانتكاسة الخطيرة للجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة. وكان المدنيون أهدافا لـ 277 انتهاكا، تليها الأنشطة العسكرية غير القانونية (130)، والقيود على التنقل (91)، وعرقلة عمل مؤسسات الدولة أو المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (32). وارتكبت ميليشيات ”أنتي بالاكا“ معظم الانتهاكات (127)، تليها الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (100)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (100)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (80)، والاتحاد من أجل السلام (78)، وقوات الدفاع والأمن الوطنية (33)، والثورة والعدالة - فصيل سايو (9)، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (1)، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (1)، وحزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى (1).

27 - ووقعت هجمات من الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد قبل يوم الاقتراع وأثناءه وبعده في محاولة للاستيلاء على السلطة وتعطيل العملية الديمقراطية. وقُتل سبعة من حفظة السلام وجُرح خمسة آخرون. وأدت الحوادث الخطيرة التي استهدفت المعارضة إلى زيادة انعدام الثقة بين الأطراف السياسية الفاعلة، وإلى تقويض الثقة في العملية الديمقراطية. ففي أوائل كانون الأول/ديسمبر، قامت قوات الأمن الوطنية بتفتيش منازل عدة شخصيات سياسية، من بينها السيد بوزيزي وابنه الأكبر والسيد موكوم، وذلك لأسباب غير واضحة. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أضرم مجهولون النار في منزل ابن السيد بوزيزي في بانغي تحت أنظار أفراد الحرس الرئاسي.

28 - وأسهمت التطورات الأمنية لما قبل الانتخابات في تمهيد الطريق أمام زيادة أعمال العنف يوم الاقتراع. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وفد حكومي وممثلون عن الجهتين الضامنتين للاتفاق السياسي مع قيادة حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، التي التزمت بالعملية الانتخابية وببسط سلطة الدولة. وقامت الحركة بسبب عدم استجابة الرئيس لمطالبها، وفق ما أوردته التقارير، بتعزيز وتوسيع مواقعها في مقاطعات نانا مامبيري و أوهام بندي ومامبيري كادي ابتداء من 12 تشرين الثاني/نوفمبر؛ وازدادت الهجمات بعد أن التقى زعيم الحركة، صديقي عباس، بالسيد بوزيزي في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وأظهر القرار الذي اتخذه في 30 تشرين الثاني/نوفمبر زعيم الاتحاد من أجل السلام، علي داراسا، ورئيس أركان الجبهة الشعبية، علي أوستا، القاضي بوضع ”اللواء المختلط“ تحت قيادة مشتركة، الهيمنة المتزايدة للاتحاد في مقاطعة كوتو العليا.

29 - ووقع ارتفاع مفاجئ في عدد الحوادث الأمنية التي تسببت فيها عناصر من ميليشيات ”أنتي بالاكا“، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والجماعات المسلحة التابعة لجماعة الثورة والعدالة في الشمال الغربي، وذلك بعد قيام السيد بوزيزي بحشد الجماعات المسلحة. وقامت جماعات مسلحة مؤيدة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بشن هجمات متزامنة ومنسقة من ثلاثة محاور رئيسية في اتجاه بانغي وفي جميع أنحاء البلد، شملت بابوا وبامباري وبوزوم وغريماري وسيبوت، وذلك في الفترة بين 18 و 23 كانون الأول/ديسمبر. وقام الائتلاف كذلك بتعطيل التنقلات على طريق الإمداد الرئيسي 1 الذي يربط بانغي بحدود الكاميرون، وبقطع التيار الكهربائي عن بانغي بصفة مؤقتة.

30 - وردا على ذلك، قامت البعثة المتكاملة بنشر جميع قواتها الاحتياطية، بما في ذلك قوتان للرد السريع، وبالتمركز المسبق للقوة المشتركة في بانغي، وبتعزيز وضعها عموما، وذلك بالتنسيق مع قوات

الدفاع والأمن الوطنية في إطار الخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات. ونجحت البعثة في إحباط الهجمات، بما فيها تلك التي شُنّت على مواقع تمركز القوات المسلحة الوطنية في كل من بوسيمبيليه ويالوكي، بمقاطعة أومبيلا مبوكو، وبوزوم، بمقاطعة أوهام بندي، على سبيل المثال. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، قُتل ثلاثة من حفظة السلام التابعين للبعثة في ديكوا بينما كانوا يدعمون قوات الدفاع والأمن الوطنية التي تتعرض للهجوم.

31 - وفي يوم الانتخابات، في المنطقة الغربية، هاجمت عناصر تابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير مراكز التصويت في بوزوم وبوار. وفي مقاطعات أوهام وأوهام بندي ونانا مامبيري، وفي جزء من مقاطعة أومبيلا مبوكو، هددت عناصر الائتلاف موظفي الانتخابات، مما أدى إلى إغلاق مراكز الاقتراع، وقامت بتدمير وإحراق المواد الانتخابية في عدد من مراكز الاقتراع. وأغلق العديد من مراكز الاقتراع في بريا أبوابه في أعقاب قيام عناصر تابعة للائتلاف ولميليشيات "أنتي بالاكا" بإطلاق النار، بينما أُضرمت النيران في مراكز الاقتراع الموجودة في يالينغا. أما مراكز الاقتراع الأخرى في شرق ووسط البلد، فإنها لم تتمكن من فتح أبوابها أو أنها اضطرت لإغلاق أبوابها بسرعة بسبب انعدام الأمن و/أو غياب موظفي الانتخابات التابعين للدولة.

32 - وواصل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير شن هجماته على قوات الأمن والدفاع الوطنية والمنظمات غير الحكومية والبعثة المتكاملة بعد يوم الانتخابات، خاصة في الشمال الغربي والجنوب الشرقي للبلد، ولا سيما في بانغاسو وبوار وغريماري. وفي 13 كانون الثاني/يناير، شن عدد كبير من عناصر الائتلاف هجمات متزامنة ومنسقة على عدة مواقع في ضواحي بانغي. وقد صدّت البعثة هذه الهجمات جنبا إلى جنب مع قوات الدفاع والأمن الوطنية والقوات المنتشرة بموجب اتفاقات ثنائية. وقُتل فرد واحد من أفراد حفظ السلام، وقُتل كذلك 37 من المقاتلين.

33 - وفي 15 كانون الثاني/يناير، قُتل فرد آخر من أفراد حفظ السلام وجُرح اثنان آخران أثناء التصدي لكمين نصبته عناصر تابعة للائتلاف بالقرب من غريماري، بمقاطعة أواكا. ولقي اثنان آخران مصرعهما في 18 كانون الثاني/يناير عندما وقعا في كمين نصبه الائتلاف على محور بانغاسو - غامبو، بمقاطعة مبومو. وفي اليوم نفسه، صدّت البعثة هجوما شنّه الائتلاف على قافلة تابعة للبعثة المتكاملة على طرق الإمداد الرئيسي 1، مما أسفر عن إصابة ثلاثة سائقين متعاقدين.

34 - وأدى العنف الانتخابي إلى فرض حظر للتجول في جميع أنحاء البلد في 7 كانون الثاني/يناير. وفي بانغي، أطلقت قوات الأمن الداخلي، أثناء إنفاذ حظر التجول الوطني، أعيرة نارية، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين وجرح ستة آخرين في 11 كانون الثاني/يناير. وفي 18 كانون الثاني/يناير، أطلقت القوات المسلحة الوطنية النار على مدني في نقطة تفتيش فأردته قتيلا، وذلك بسبب رفضه الامتثال لأوامرها، وفق ما أوردته التقارير. وفي 21 كانون الثاني/يناير، أعلنت الحكومة حالة طوارئ وطنية لمدة 15 يوما بسبب الحالة الأمنية، ثم مددتها الجمعية الوطنية لمدة ستة أشهر في 5 شباط/فبراير.

35 - ومن المتوخى وفق خطة أمن الانتخابات أن تكون القوات الوطنية أول من يتصدى للتهديدات الأمنية. بيد أن البعثة المتكاملة اضطرت إلى الاضطلاع بمعظم المسؤوليات الأمنية بسبب عدم نشر القوات الوطنية بالأعداد المتفق عليها قبل الانتخابات، وانشقاق وفرار عدد كبير من أفراد القوات التي نُشرت. فمن أصل 500 2 فرد من القوات المسلحة الوطنية التي كان من المقرر نشرها، لم يُنشَر سوى 296 فردا، في

حين نُشر 394 فردا من قوات الأمن الداخلي من أصل 759 فردا. ولم تُنشَر القوات المسلحة ولا قوات الأمن الداخلي في نحو 50 مقاطعة فرعية بسبب الصعوبات المالية واللوجستية. وفي غرب ووسط البلد، توجه بعض أفراد القوات الوطنية الذين تخلوا عن مواقعهم إلى قواعد البعثة المتكاملة طلبا للجوء والحماية، وهم يحملون أسلحتهم، مما أسفر عن تحديات وشواغل بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وفي بعض الحالات، عبر الجنود المنشقون إلى أحد البلدان المجاورة.

36 - وقامت البعثة المتكاملة، بالإضافة إلى تعزيز وضعها للتأقلم مع المستجدات، بتلقي سريتَيْ مشاة وطائرتَيْ هليكوبتر عسكريتين للخدمات من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في إطار التعاون بين البعثات لتعزيز أمن المدنيين والانتخابات. ونُشرت عناصر إضافية للدعم الأمني لقوات الدفاع والأمن الوطنية، بطلب من الحكومة، بموجب اتفاقات ثنائية.

رابعا - الحالة الإنسانية

37 - تدهورت الحالة الإنسانية نتيجة للهجمات التي شنت على المدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، والتوترات الطائفية، والعنف الذي مارسته الجماعات المسلحة. ويحتاج أكثر من نصف السكان (2,8 مليون نسمة) إلى المساعدة الإنسانية والحماية، و 1,9 مليون شخص لديهم احتياجات شديدة. ويعاني 2,3 مليون شخص تقريبا من انعدام الأمن الغذائي الحاد، منهم 000 525 شخص في مرحلة الطوارئ.

38 - ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، تشرد نحو 000 240 شخص داخل جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب العنف المرتبط بالانتخابات، وتمكّن 000 124 منهم من العودة إلى ديارهم. وبالإضافة إلى ذلك، فرّ عدد يقدَّر بنحو 000 105 من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة. وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر، كان نحو 000 682 من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى مشردين داخليا؛ ويعيش 000 635 آخرين كلاجئين في البلدان المجاورة. ويسّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة 937 4 من لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2020.

39 - وفي عام 2020، وقع 424 حادثاً استهدف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 29 آخرين، أي بزيادة قدرها 39 في المائة مقارنة بـ 306 حوادث في عام 2019. ووقع 66 حادثا ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في كانون الثاني/يناير 2021، وهو أعلى عدد يسجل على الإطلاق. وأخطر المناطق بالنسبة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية هي بانغي، تليها نديلي وباتانغافو وكاغا باندورو وبريا. وتتعلق معظم الحوادث التي وقعت مؤخرا بالتدخل في عمليات تسليم مواد الإغاثة، والتهديدات، وتحويل وجهة المعونة، وفرض الضرائب بشكل غير قانوني، وفرض القيود على التنقلات.

40 - وأدت جائحة كوفيد-19 والتعطل المستمر لطريق الإمداد الرئيسي بسبب العنف إلى تفاقم حالة الهشاشة، مما أثر بشدة على الحالة الإنسانية، بما شمل منع إيصال مواد المعونة الحيوية وتضخيم أسعار الأغراض المنزلية الأساسية. وفي كانون الثاني/يناير، شهد العديد من الأسواق المحلية نقصا في المواد الغذائية الأساسية، مع زيادة أسعار المواد الرئيسية مثل السكر والمنيهوت بمقدار الضعفين، مما أدى إلى تعميق أوجه عدم المساواة وتفاقم أزمة الحماية. ودعمت البعثة المتكاملة جهود احتواء انتشار الفيروس، بما في ذلك من خلال مشاريع لبناء أو إصلاح مراكز توزيع المياه.

41 - وفي عام 2020، قدمت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مساعدة متعددة القطاعات إلى 1,64 مليون شخص شهريا، أي 90 في المائة من الهدف المحدد في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020. وتحقق ذلك بفضل تحسن سبل الوصول في مناطق معينة، وزيادة تنسيق قدرات الاستجابة. وعُبِّئ ما مجموعه 365 مليون دولار من الهدف المحدد في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 البالغ 553,6 مليون دولار. وحتى 1 شباط/فبراير، لم تموَّل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، التي تتطلب توفير 444,7 مليون دولار، إلا بنسبة ثمانية في المائة.

خامسا - حماية المدنيين

42 - قامت البعثة المتكاملة بتحديث خطط الطوارئ لكل مكتب من المكاتب الميدانية تحسبا للمخاطر الأمنية والإنسانية المتصلة بالانتخابات. وعززت جلسات بناء القدرات شبكات الإنذار المحلية في عدة أماكن، مما سهل تبادل المعلومات مع القوة وعزز الحماية المادية للمدنيين.

43 - وضاعف العنف الانتخابي التهديدات التي تطال المدنيين. فقد تسبب العنف المنسوب إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في الإخلال ببيئة الحماية التي ساعدت البعثة على تهيئتها، مما ضاعف التهديدات ضد المدنيين، كما هو الحال في بانغاسو، وأدى إلى نزوح أعداد كبيرة منهم. وعدّلت البعثة وضعها القوي وعملياتها ووجودها لحماية المدنيين على الرغم من أنها كانت تتحمل أعباء تفوق طاقتها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر.

44 - وفي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر، نُشرت أفرقة احتياطية من الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة في باتانغافو، بمقاطعة أوهام، في أعقاب تدهور الحالة الأمنية. وقبل يوم الانتخابات، أوفدت البعثة موظفين لشؤون حقوق الإنسان وأفراد شرطة إلى البقع الساخنة لرصد الانتخابات وتوثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وواصلت البعثة التنسيق بشكل وثيق مع المنظمات الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري لتحديد المخاطر والتحديات والحلول المتعلقة بحماية المدنيين، فضلا عن تعزيز التنسيق المدني - العسكري مع القوات المنتشرة بموجب اتفاقات ثنائية بشأن المبادئ والأنشطة الإنسانية.

سادسا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

45 - واصلت الحكومة تنفيذ استراتيجيتها لبسط سلطة الدولة، بدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. وأطلقت البعثة المتكاملة 17 مشروعا لتعزيز قدرات الموظفين المدنيين الذين يتولون مهام تنفيذية في ثلاث مقاطعات تجريبية.

46 - وظل ما مجموعه 15 من أصل 16 من حكام المقاطعات و 54 من أصل 71 من نواب حكام المقاطعات في مناصبهم طوال فترة العنف. وأسهموا في إجراء الانتخابات، بما في ذلك في المناطق التي تنطوي على مخاطر أمنية شديدة. وأدى بعض هؤلاء مهامهم من مقر البعثة المتكاملة، حيث طلبوا اللجوء بعد تلقيهم تهديدات.

إصلاح قطاع الأمن

47 - واصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني للسلطات الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الأمن والخطط القطاعية ذات الصلة. وعلى الرغم من هذا الدعم ومما قدمه الشركاء الدوليون من تدريب ومعدات، فقد واجهت قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية تحديات عديدة خلال الفترة الانتخابية. وفي 6 كانون الثاني/يناير، طلب وزير الدفاع من المفتشية العامة للجيش أن تجري عملية تفتيش لقوام قوات الدفاع الوطنية وانتشارها، بما يشمل الجوانب المتعلقة بالجاهزية العملياتية، والقيادة والتحكم، والاكتفاء الذاتي، وإدارة النفقات العامة، والدعم اللوجستي والرقابة، فضلا عن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة بمساعدة السلطات الوطنية في هذا الاستعراض.

القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

48 - منذ 17 كانون الأول/ديسمبر، أبلغت البعثة المتكاملة عن حالات عديدة لتخلي أفراد القوات المسلحة الوطنية عن مواقعهم، حاملين أسلحتهم معهم، في مقاطعات بامنغي بانغوران ولوباي ومبومو ونانا غريبيزي ونانا مامبيري وأومبيلا مبوكو وأواكا وأوهام بندي، وعن حالات فرار وانشقاق فردية، فضلا عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها هذه القوات. وفي إطار حملة التجنيد للفترة 2019/2020، أكمل 578 مجندًا، بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر، التدريب الأساسي الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبدأت دورة تدريبية أساسية ثانية لـ 438 مجندا في 5 كانون الثاني/يناير. وأدت هجمات ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، بما في ذلك النهب الجزئي لمعسكر بوار، إلى تقويض الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة الدفاع العسكري غرب البلد.

49 - وحتى 1 شباط/فبراير، نُشر 909 4 من أفراد قوات الأمن الداخلي، ويشمل هذا العدد 258 2 من ضباط الشرطة (من بينهم 597 امرأة) و 651 2 من أفراد الدرك (من بينهم 351 امرأة)، في جميع المقاطعات، باستثناء كوتو السفلى. وقامت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي بتدريب 689 من ضباط الشرطة والدرك، من بينهم 197 امرأة، على أمن الانتخابات. ولاحظت البعثة المتكاملة حالات تخلّت فيها قوات الأمن الداخلي عن مواقعها في مقاطعات مبومو ونانا غريبيزي وأواكا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، التحق 198 1 مجندا، من بينهم 317 امرأة، بمراكز تدريب الشرطة والدرك.

50 - وسلمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مستودعا للذخيرة في منطقة بوار إلى السلطات الوطنية، وواصلت التنسيق مع السلطات من أجل إنشاء خمسة مرافق تخزين متخصصة. وقامت الدائرة بتدريب أكثر من 408 من أفراد قوة البعثة المتكاملة وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

51 - واصلت الحكومة عمليات نزع السلاح والتسريح في الوسط والشمال الشرقي بدعم من البعثة المتكاملة. ونُفّذت هذه العمليات في الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر في بيراو وبريا وكاغا باندورو، حيث استفاد منها 437 من المقاتلين، من بينهم 21 امرأة، من التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا

الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وفصيل التجديد في ائتلاف سيليكا؛ وجُمعت 282 قطعة من الأسلحة الحربية و 342 10 طلقة من الذخيرة و 60 جهازا من الأجهزة المتفجرة. والتحق بالبرنامج ما مجموعه 532 2 من المقاتلين السابقين، من بينهم 144 امرأة، منذ انطلاق البرنامج في كانون الأول/ديسمبر 2018.

52 - وزاد العنف الانتخابي من مخاطر تجنيد الشباب واحتمال تجدد العنف الطائفي. وفي إطار أنشطة الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، تم حتى 1 شباط/فبراير تسجيل 242 2 من المستفيدين، من بينهم 886 امرأة، وجمع 56 قطعة من الأسلحة الحربية، و 118 1 قطعة من الأسلحة اليدوية الصنع، و 20 ذخيرة من الذخائر غير المنفجرة، و 143 من الذخائر، في كل من بانغاسو وبانغي وبوسانغوا وبوار وبريا وكاغا باندورو.

العدالة وسيادة القانون

53 - في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 1 شباط/فبراير 2021، فرّ 311 سجيناً من سجنَيْ بامباري وبانغاسو، وسجن بيمبو للنساء، وسجون بوسيمبيلي وبوار وكارنو ومبايكي ونولا. وفي حين فرّ بعض الأفراد المحتجزين بسبب جرائم خطيرة من سجن بوار، فإن عددا متزايدا من المحتجزين البارزين يوجد في سجون بانغي. وجاءت معظم عمليات الفرار نتيجة هجمات شنتها جماعات مسلحة أو شائعات بشأن احتمال وقوع هجمات، مما دفع موظفي السجون والأمن الوطنيين إلى التخلي عن مواقعهم. وهذه الحالة، التي تفاقمت بسبب ضعف أداء المسؤولين عن الأمن في محيط السجون، تسبب إجهادا للبعثة في دعمها للسجون. وفي 13 كانون الثاني/يناير، أوقف مؤقتا تدريب 151 مرشحا من ضباط السجون بسبب العنف الانتخابي في بانغي.

54 - وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح الرئيس تواديرا مقر المحكمة الجنائية الخاصة، الذي قامت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي بتجديده. وعيّن الرئيس خمسة قضاة دوليين، وبدأ تشغيل نظام المساعدة القانونية للمحكمة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

55 - وقد أثّر العنف الانتخابي تأثيراً خطيراً على سير عمل قطاع العدل. فحتى 1 شباط/فبراير، لم تبلغ نسبة الموظفين القضائيين المقرر أن يلتحقوا بوظائفهم، وعددهم 208 موظفين، سوى 69 في المائة، في حين لم تتعد نسبة المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف قيد التشغيل 60 في المائة. وأوقفت وزارة العدل جميع البعثات القضائية المؤقتة الموفدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة بسبب العنف، في حين دعمت البعثة المتكاملة عملية نقل القضاة من بانغاسو وبوار وباواا إلى بانغي.

56 - وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 1 شباط/فبراير 2021، سلّمت البعثة المتكاملة إلى السلطات الوطنية في بانغي 66 شخصا كانوا قد اعتُقلوا، بما في ذلك من خلال تدابير مؤقتة عاجلة، للاشتباه في ارتكابهم جرائم مختلفة، من بينهم 48 شخصاً يشتبه في ارتكابهم أعمال عنف انتخابي.

سابعا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

57 - تدهورت حالة حقوق الإنسان، إذ أدى العنف الانتخابي إلى وقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ابتداء من كانون الأول/ديسمبر. ووثّقت البعثة المتكاملة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ارتكبتها أساسا الجماعات المسلحة، بما في ذلك اختطاف وقتل المدنيين، والاعتداءات الجسدية، وتهديد الناخبين

بالقتل، وانتهاك حرية التنقل، وإتلاف المواد الانتخابية، وإحراق مراكز الاقتراع. ومنذ يوم الاقتراع، قام الموظفون الحكوميون بعدة اعتقالات تعسفية، وأسفر إنفاذهم لحظر التجول على نطاق البلد عن حالات استخدام غير متناسب ومفرط للقوة.

58 - وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 1 شباط/فبراير 2021، وثّقت البعثة المتكاملة 267 حادثة من حوادث انتهاك حقوق الإنسان، طالت 448 ضحية (262 رجلا، و 51 امرأة، و 16 فتى، و 15 فتاة، و 63 مجموعة ضحايا جماعيين، و 40 ضحية مجهولة الهوية)، و 41 حالة وفاة في صفوف المدنيين بسبب النزاع، على الرغم من القيود المتصلة بكوفيد-19 التي تحد من قدرة البعثة على التحقيق. ويمثّل ذلك زيادة بنسبة 60,6 في المائة في عدد الحوادث، و 56,2 في المائة في عدد الضحايا، و 87,6 في المائة في عدد الوفيات في صفوف المدنيين بسبب النزاع، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

59 - وارتكبت الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق، بما في ذلك ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، معظم الانتهاكات والتجاوزات، وتورطت في 222 حادثة طالت 356 ضحية، أي بزيادة قدرها 56,2 في المائة في عدد الحوادث و 46,8 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتورط الموظفون الحكوميون، ولا سيما أفراد قوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية، في 37 انتهاكاً طال 64 ضحية، أي بزيادة قدرها 144 في المائة في عدد الحوادث و 238,5 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة السابقة.

60 - وفي 24 كانون الثاني/يناير 2021، سلّمت السلطات الوطنية إلى المحكمة الجنائية الدولية محمد سعيد عبد الكاني، الذي يُشتبه في ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنه ارتكبها في بانغي عام 2013، بصفته أحد قادة ائتلاف سيليكا.

61 - وواصلت البعثة تطبيق سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في دعمها لقوات الأمن الوطنية، وأجرت ثمانية تقييمات للمخاطر.

العدالة الانتقالية

62 - بعد عدة حالات من التأخير، أوصت لجنة اختيار أعضاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة المقرر إنشاؤها مستقبلا، في 2 كانون الأول/ديسمبر، بتعيين 11 عضوا، من بينهم خمس نساء، وهو ما يشكل تقدما كبيرا في مجال المساواة بين الجنسين في مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، أكد الرئيس تواديرا تعيينهم لفترة عضوية من أربع سنوات بموجب مرسوم رئاسي. وقدمت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي الدعم في مجالي الدعوة والمساعدة التقنية، بتمويل من صندوق بناء السلام.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

63 - عرّضت تحركات القوات والاشتباكات المسلحة المرتبطة بالانتخابات النساء والفتيات والرجال والفتيان إلى زيادة خطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتلقت البعثة المتكاملة 51 ادعاء بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، معظمها حالات اغتصاب طالت 111 ضحية على الأقل (62 امرأة، و 42 فتاة، و 7 فتيات لا تُعرف أعمارهن ويُعتقد أنهن قاصرات). وقد أثر انعدام الأمن المتصل بالانتخابات على الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية والقانونية المتاحة للضحايا.

64 - وفي الفترة من تشـــرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديســـمبر، نظمت البعثة المتكاملة خمس حلقات عمل بشأن منع العنف الجنسي في السياق الانتخابي، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطة توعية استهدفت أكثر من 300 2 فرد، لأغراض منها منع العنف الانتخابي ضد الناخبات والمرشحات.

الأطفال والنزاع المسلح

65 - في الفترة من 26 إلى 30 تشـــرين الثاني/نوفمبر، أجرت فرقة العمل القطرية للرصـــد والإبلاغ مقابلات مع 255 طفلا (94 فتاة و 161 فتى) من الأطفال المرتبطين بالجبهة الشـــعبية لنهضـــة أفريقيا الوسطى وتحققت منهم، وذلك من أصـل قائمة تضـم 267 طفلا قُدِّمت إليها في 3 تشـرين الثاني/نوفمبر في إطار البرنامج الوطني لنزع الســـلاح والتســـريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. والتحق الأطفال المفصـــولون ببرامج لإعادة الإدماج تمولها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيســـف). وفي 30 تشـــرين الثاني/نوفمبر، أُطلق ســـراح أربعة أطفال متهمين بالارتباط بجماعات مســـلحة كانوا محتجزين في ســـجن نغاراغبا في بانغي، والتحقوا ببرامج إعادة الإدماج.

66 - وفي إطار حملة ”العمل على توفير الحماية للأطفال المتضـــررين من النزاعات المســـلحة“، قامت البعثة المتكاملة بتوعية 328 2 شخصا بشأن تزايد مخاطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل خلال الفترة الانتخابية. وفي 27 كانون الأول/ديســـمبر والأيام اللاحقة، هاجم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير 17 مدرسة تُستخدَم كمراكز اقتراع.

ثامنا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

67 - اســـتمرت جائحة كوفيد-19 في التأثير ســـلباً على الحالة الاجتماعية والاقتصـــادية في البلد. وأكد صـــندوق النقد الدولي الاتجاه نحو انكماش الناتج المحلي الإجمالي (ناقص 1 في المائة في عام 2020)، مع تدهور عجز الميزانية الذي بلغت نســـبته 6,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نســـبة 2,8 في المائة المحددة في التوقعات. ويهدف قانون ميزانية عام 2021 إلى تحســـين الإيرادات الداخلية وكفاءة الإنفاق العام، وإلى تعزيز الحوكمة وتحسين مناخ الأعمال.

68 - ووفقا للبنك الدولي، فإن المشاكل الهيكلية التي يعاني منه أصلا اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى قد زادت من حدة تأثير الجائحة. وقد يؤدي هذا التأثير إلى محو ما تحقق من تقدم في مجال التنمية البشرية لسنوات عديدة، مما يؤدي إلى إفقار عدد إضافي يصل إلى 800 92 شخص، علما بأن التقديرات تشير إلى ارتفاع معدل الفقر من 70,5 في المائة عام 2019 إلى 72,2 في المائة عام 2020.

69 - وتضرر من الجائحة أكثر من مليوني شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى، أي أقل بقليل من نصف مجموع السكان، حيث طال فقدان الوظائف بشكل خاص القطاع غير النظامي، الذي يستوعب 90 في المائة من مجموع العاملين. واستجابة لذلك، دعمت الأمم المتحدة خطط حماية الوظائف في القطاعين النظامي وغير النظامي على السواء.

70 - ولتحسين قدرة الحكومة على رصد تنفيذ الخطة الوطنية للمصالحة والإنعاش، أعلنت أمانتها الدائمة في تشرين الثاني/نوفمبر عن بدء العمل بأداة للرصد البرنامجي بدعم من البنك الدولي والأمم المتحدة. وبدأ

في كانون الثاني/يناير 2021 التدريب على هذه الأداة، التي ستتيح استعراضا كاملا لجميع المبادرات الإنمائية قيد التنفيذ، مع إمكانية رصد التقدم المحرز في الوقت الحقيقي.

تاسعا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري

71 - في 1 شباط/فبراير، بلغ قوام العنصر العسكري التابع للبعثة المتكاملة 451 11 فردا (5,2 في المائة منهم نساء)، من أصل القوام المأذون به البالغ 650 11 فردا، منهم 297 من ضباط الأركان (57 امرأة) و 136 من المراقبين العسكريين (35 امرأة). ويضم العنصر 11 كتيبة مشاة؛ وكتيبة حماية واحدة عالية التأهب؛ ومجموعة قتالية واحدة؛ وثلاث سرايا من قوات الرد السريع، بما في ذلك سرية واحدة من القوات الخاصة؛ ووحدات تمكينية تشمل، على وجه التحديد، سرية واحدة للشرطة العسكرية، وثلاث سرايا هندسية متعددة الأغراض، وسرية هندسية مصغرة، وسرية هندسية لتشييد المطارات، وسرية للنقل الثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني ومستشفى واحد من المستوى الأول المعزز مجهز بوحدة للجراحة المتقدمة وأخرى لجراحة العظام، وثلاث من وحدات الهليكوبتر، وأربع طائرات مسيرة من دون طيار. وزادت القوة من تحسين قدرتها على التنقل والحماية بزيادة عدد السرايا المزودة بمركبات مدرعة، مما سمح بإغلاق 17 قاعدة من قواعد العمليات المؤقتة.

72 - وفي 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، أذن مجلس الأمن بإرسال تعزيزات إلى البعثة المتكاملة لمدة شهرين، وهي فترة مدّدها بشهرين إضافيين في 10 شباط/فبراير 2021، في سياق التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على النحو المطلوب في رسالتَي الأمين العام المؤرختين 22 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1290) و 4 شباط/فبراير 2021 (S/2021/126)، في أعقاب أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. ووصلت سريتان للمشاة (300 فرد) إلى بانغي في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020، وطائرتان من طائرات الهليكوبتر العسكرية للخدمات في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 5 كانون الثاني/يناير 2021، ليصل المجموع إلى طائرتي هليكوبتر تابعتين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان و 355 فردا.

73 - واتخذت البعثة خطوات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لمواجهة التهديدات الناشئة عن تدهور الحالة الأمنية. واتخذت البعثة أيضا تدابير قوية لتعزيز الأداء وحماية حفظة السلام في هذا السياق المتغير، تمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وشملت التعديلات التي أُدخلت على وضع القوة استخدام جميع الوحدات الاحتياطية ووحدات قوات الرد السريع، وخصوصا في بامباري وبانغاسو وبوسيمبيلي وبوار وسيبوت. وتم تفعيل خطة الدفاع في بانغي لتعزيز الوضع في العاصمة.

74 - وتُستغل جميع القدرات العسكرية للبعثة المتكاملة بالكامل، بما في ذلك التعزيزات المؤقتة عن طريق التعاون بين البعثات. ومن أجل تعزيز قدرة البعثة على أداء المهام ذات الأولوية الموكلة إليها، على النحو المبين في القرار 2552 (2020)، في هذا السياق المتطور، فإن البعثة تحتاج إلى زيادة قدرها 750 2 جنديا إضافيا كحد أقصى. والهدف من هذه الزيادة هو السيطرة على حالة عدم الاستقرار الحالية وعكس اتجاهها، مع تحفيز الامتثال للاتفاق السياسي، والتصدي للتهديدات التي تطال المدنيين، وتهيئة بيئة مواتية لتنشيط العملية

السـياسـية. وسـتمنح هذه القدرات الإضـافية البعثة المتكاملة قدرة اسـتباقية أكبر وقدرة تحليلية معززة جاهزة للاسـتجابة السـريعة للتهديدات التي تطال المدنيين في المناطق الجغرافية ذات الأولوية عن طريق تعزيز وضـع البعثة على مسـتوى الهجمات الاسـتباقية والرد. وسـتُدمَج إنجازاتها العملياتية في إطار الجهود الاستراتيجية التي تبذلها البعثة المتكاملة لحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وستُنشر هذه التعزيزات بالتتابع على النحو المبين أدناه، مع تحديد القدرات التي ينبغي نشرها حسب الأولوية وبالاستناد إلى استعراضات منتظمة للحالة السياسية والأمنية.

75 - وفي الأجلين القصـير والمتوسـط، ستشـمل التعزيزات المطلوبة كتيبة إضـافية لتأمين طريق الإمداد الرئيسي؛ وأربع وحدات من قوة الرد السريع لتوفير القدرة على التدخل للقطاعات الأربعة؛ وثلاث سرايا لتعزيز الكتائب الحالية؛ وضباط أركان على مستوى مقر القوة والقطاعات؛ ومحللين، بما في ذلك محللو الصور. أما في الأجل الطويل، فتشـمل التعزيزات المطلوبة قدرة هندسـية أفقية إضـافية للتنقلات والجسـور؛ وعتاد جوي لشـن ضـربات جو - أرض؛ وطائرات مسيرة من دون طيار لتعزيز العمليات والقدرة في مجال الاسـتخبارات والرصد والاستطلاع.

عنصر الشرطة

76 - في 1 شـباط/فبراير، بلغ قوام عنصـر الشـرطة التابع للبعثة المتكاملة 057 2 فردًا (12,98 في المائة منهم نسـاء)، من مجموع القوام المأذون به البالغ 080 2 فرداً، يشـمل 383 فرداً من أفراد الشـرطة المقدمين من الحكومات (منهم 105 نساء) و 674 1 فردا (منهم 162 امرأة) في 11 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة، منها وحدة تتضـمن فريقا للأسـلحة والأسـاليب التكتيكية الخاصـة، ووحدة دعم الحماية. ويوجد مقر وحدة دعم الحماية ووحدات الشـرطة المشـكلة السـت في بانغي، تحت قيادة القوة المشـتركة. وتنتشـر خمس من وحدات الشـرطة المشكَّلة في بامباري وبربراتي وبوار وبريا وكاغا باندورو. ولا يزال جزء من وحدة كاغا باندورو منتشـرا في باتانغافو لتحسين حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدة الإنسانية.

77 - ونظرا للسـياق المتطور، سـيحتاج عنصـر الشـرطة إلى 940 فردا إضـافيا، بما يشـمل في الأجل القريب ضـباطا لتعزيز خمس من وحدات الشـرطة المشكلة المنتشـرة خارج بانغي، وأفراد شـرطة مقدمين من الحكومات لتعزيز الحضـور ودعم قوات الأمن الداخلي؛ وفي الأجل المتوسـط، ثلاث وحدات شـرطة مشـكلة جديدة تتضـمن أفرقة للأسـلحة والأسـاليب التكتيكية الخاصـة، وهي وحدات سـتُنشـر في بانغاسـو وبوسانغوا ونديلي.

78 - وسـتدعم القدرات الإضـافية الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة للمسـاعدة في الحفاظ على النظام العام، بسـبل منها اتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة؛ وتيسـير وصـول المسـاعدات الإنسـانية إلى مختلف المناطق، بما فيها مخيمات المشردين داخلياً، وتعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها. وفي ضوء ما كشفت عنه الانتخابات من مواطن ضعف لدى قوات الأمن الداخلي، ستعمل البعثة المتكاملة مع الشركاء على استعراض وتعديل جهود إصـلاح قطاع الأمن، مع دعم قوات الأمن الداخلي عن طريق تحسـين قدرات الشـرطة في مجال الرصد والتوجيه والمشورة، بما يشمل الخفارة المجتمعية.

الموظفون المدنيون

79 - في 1 شباط/فبراير، كان يعمل في البعثة المتكاملة 477 1 موظفاً مدنياً (26 في المائة منهم نساء)، من بينهم 252 من متطوعي الأمم المتحدة و 104 من موظفي الإصلاحيات المقدَّمين من الحكومات. ويمثل ذلك 91 في المائة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها 624 1 وظيفة.

حالة اتفاق مركز القوات

80 - في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ألقى مدير الحرس الرئاسي القبض على موظف وطني من البعثة المتكاملة دون توجيه تهمة إليه، وذلك بناء على شكوى قدمها الموظف ضد أحد معاوني المدير بتهمة السرقة. وأمر المدعي العام في بانغي بالإفراج عن الموظف في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، عقب تدخل البعثة.

81 - وعلى الرغم من تدخلات البعثة من أجل تسليم متفجرات مخصصة لأغراض تدريب القوات المسلحة الوطنية، ما زالت السلطات الوطنية حتى الآن تحجز هذه المواد التي صودرت في 25 آب/أغسطس 2020.

سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

82 - في الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 1 شباط/فبراير 2021، سُجل 196 حادثا أمنيا أُصيب فيها أفراد من الأمم المتحدة. ولقي 12 فردا مصرعهم، من بينهم سبعة من حفظة السلام قُتلوا خلال العمليات، وثلاثة في حادث مروري، واثنان بسبب المرض. وأصيب 37 فردا بجروح، من بينهم 26 في حوادث مرور، وستة بسبب اعتداءات جسدية، وخمسة أثناء العمليات العسكرية. وقُيِّدت تحركات موظفي الأمم المتحدة في بعض المواقع بسبب تزايد المخاطر الأمنية. وحُظرت التحركات غير الضرورية في منطقة البعثة منذ 17 كانون الأول/ديسمبر بسبب المخاطر المرتبطة بالفترة الانتخابية.

83 - وحتى 1 شباط/فبراير، سجلت البعثة المتكاملة ما مجموعه 573 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بمرض كوفيد-19، بما في ذلك 11 حالة قيد العلاج و 548 حالة تماثل أصحابها للشفاء وخمس وفيات؛ وسجلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها 54 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بكوفيد-19، منها 50 حالة تماثل أصحابها للشفاء وأربع حالات قيد العلاج. ووضعت البعثة المتكاملة مبادئ توجيهية وتدابير وقائية استباقية للموظفين تشمل عزل أنفسهم عند الضرورة وإجراء اختبار الكشف عن الإصابة بالفيروس.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

84 - في الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، سُجِّلَت تسعة ادعاءات بارتكاب أفراد عسكريين تابعين للبعثة المتكاملة استغلالا وانتهاكا جنسيين. وسُجل ما مجموعه 27 ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2020، يتعلق 20 ادعاء منها بحوادث يُزعم أنها ارتُكبت في سنوات سابقة (أو في حالة واحدة في وقت غير معلوم). وظل خط الاتصال المباشر بالبعثة، المفتوح على مدار الساعة، يشكل أداة أساسية في الإبلاغ عن حالات سوء السلوك.

85 - واستمر تقديم التدريب عن بعد على سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسائر أشكال سوء السلوك الخطير، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19. وقدمت البعثة المتكاملة ما يلزم من توجيهات ومواد للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة لإجراء تدريبات ذاتية في مواقع

تمركزها، وقدمت لها الدعم في إجراء تقييمات ذاتية للمخاطر تركز على الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرهما من أشكال سوء السلوك.

86 - وواصلت البعثة المتكاملة نشر رسائل بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وذلك من خلال 27 شبكة مجتمعية لتقديم الشكاوى، ومن خلال الإذاعة المحلية والرسائل النصية، وفي إطار العمل في شراكة مع المجتمعات المحلية. وأُحيل الضحايا الذين سُجِّلوا حديثًا من أجل تقييم احتياجاتهم وتوفير المساعدة لهم، فيما استمر توفير المساعدة للضحايا المسجلين مسبقًا.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

87 - واصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى الحد من بصمتها البيئية. فمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، البالغ عددها 57 محطة، تعمل بكامل طاقتها. واستمر مشروع استصلاح مدفن القمامة في كولونغو، ويجري شراء المعدات اللازمة لتشغيل 13 ساحة لإدارة النفايات. وخفّضت البعثة المتكاملة استهلاكها من الطاقة عن طريق مزامنة المولدات في 12 موقعا من مواقعها الـ 14 التي تتيح إمكانية المزامنة، وعن طريق تركيب نظم للطاقة المتجددة، بما يشمل نظاما كاملا للطاقة الشمسية في إحدى القواعد.

مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وتحقيق الأداء الأمثل

88 - سعت البعثة المتكاملة، من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص، إلى إيجاد حلول سياسية للتوتر والعنف الانتخابي المتزايد، بالتعاون الوثيق مع الشركاء. وظل التمكين من إجراء حوار سياسي بين الأطراف الوطنية المعنية ضمن الأولويات.

89 - ولم يُجرَ أي تقييم للتدريب أو تقييمات للجاهزية العملياتية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب مشاركة القوة في العمليات الأمنية المتصلة بالانتخابات. وقدمت البعثة المتكاملة تقييمات لسبع من وحدات الشرطة المشكلة، كانت نتائج تقييم ست منها مُرضية بالاستناد إلى مدى جاهزيتها، وما اتخذته من تدابير للوقاية من مرض كوفيد-19، وحسن انضباط أفرادها وتمتعهم بروح معنوية عالية. وكانت الوحدة التي صُنِّف أداؤها على أنه دون المستوى المطلوب تعاني من أوجه قصور في الاكتفاء، وتعمل الوحدة حاليا على تصحيح الوضع.

90 - وزادت البعثة المتكاملة من استخدام التحليلات المستقاة من النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء لدعم عمليات التخطيط واتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات وإعداد الميزانية. وتواصل البعثة توسيع قاعدة العرض البصري للبيانات وتحليل البيانات في الأجل الطويل بما يدعم تكييف الخطط والقرارات.

عاشرا - الاعتبارات المالية

91 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 284/74 ومقررها 571/74 المؤرخين 30 حزيران/يونيه 2020، مبلغ 937,7 مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وحتى 2 شباط/فبراير 2021، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة 488,3 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 212,8 3 مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى

30 أيلول/سبتمبر 2020، في حين سُدِّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 30 حزيران/يونيه 2020، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

حادي عشر - ملاحظات

92 - إن الشجاعة التي أظهرها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى عندما أدلى أفراده بأصواتهم في 27 كانون الأول/ديسمبر تبعث على الأمل في الديمقراطية الهشة للبلد. فالمواطنون الذين لم يرضخوا لمحاولات حرمانهم من حق التصويت ولا لأعمال العنف قد اضطلعوا بمسؤوليتهم المدنية الأساسية، وإن كان ذلك بتكلفة باهظة أحيانا. وللاضطلاع بهذه المسؤولية، وقف العديد منهم بشجاعة في وجه حالة انعدام الأمن وأعمال العنف والتهديدات. وأحيي على وجه الخصوص نساء جمهورية أفريقيا الوسطى لإصرارهن على الإسهام في العملية الانتخابية رغم ما يواجهن من عراقيل نُظمية وغيرها.

93 - وأدين بشدة الهجمات على حفظة السلام، التي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب يمكن أن يحاكَم أصحابها أمام المحاكم الوطنية أو الدولية. وأحيي ذكرى حفظة السلام السبعة الذين ضحوا بحياتهم منذ 25 كانون الأول/ديسمبر، وأدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إجراء تحقيقات كاملة في هذه الجرائم لضمان محاسبة المسؤولين عن ذلك. وأشيد بشجاعة وتضحية جميع الذين يواصلون العمل في ظروف بالغة الصعوبة في خدمة السلام. ويجب على قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تظهر في المقام الأول نفس القدر من الثبات تقديرا لتلك الشجاعة والتضحيات الجماعية في سبيل المساعدة في الحفاظ على النظام الديمقراطي.

94 - وتمر جمهورية أفريقيا الوسطى بمنعطف حاسم سيحدد ما إذا كان بالإمكان استعادة السلام والاستقرار وترسيخهما. ولن يتحقق السلام والتنمية المستدامان إلا من خلال حل سياسي، وهو مسار لا يمكن أن يحدده ويسلكه إلا قادة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها. ومن الأهمية بمكان المضي قدما في الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة الحالية عن طريق إجراء حوار واسع وشامل تُسمع فيه أصوات النساء والشباب والزعماء الدينيين، وعن طريق مبادرات بناء الثقة، بما يشمل محاسبة مرتكبي أعمال العنف ومن يدعمهم ويساعدهم. وإنني أشجع جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى على أن يسلكوا طريق المصالحة والعدالة، لا طريق الانتقام. وسيتطلب تحقيق السلام والحفاظ عليه بذل جهود وطنية شاملة لتوسيع حيز العمل السياسي ومواصلة الإصلاحات المؤسسية وتنمية شعور مشترك بهوية وطنية تنصهر فيها جميع المكونات السكانية التي تتسم بتنوع كبير. وأدعو الرئيس تواديرا إلى توطيد إرثه من خلال إعطاء الأولوية لقيادة جهود المصالحة والحوار على الصعيد الوطني وتعزيزها في فترة ولايته الثانية.

95 - ويشجعني إجراء الانتخابات الرئاسية والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية وفقا للجداول الزمنية الدستورية. فقد كان لإجراء الانتخابات في موعدها دور أساسي في الحفاظ على النظام الدستوري للبلد. وأدعو جميع الزعماء السياسيين إلى استخدام الوسائل السلمية لحل خلافاتهم والالتزام بالإسهام في تهيئة بيئة مواتية لإكمال المراحل المتبقية من العملية الانتخابية في أوانها وبطريقة سلمية. وأرحب بما قدمه المجتمع الدولي من دعم سياسي ومالي لا يقدر بثمن، وأدعوه إلى مواصلة سخائه في دعم العمليات الانتخابية المقبلة.

96 - وإنني أدين العنف المستمر منذ إلغاء ترشيح بوزيزي للرئاسة في أوائل كانون الأول/ديسمبر. فقد أدى إلى خسائر لا تُحصى طالت أرواح المدنيين والمؤسسات الوطنية، وشملت مناطق كانت قد أحرزت

تقدما هاما صوب تحقيق المصالحة وبسط سلطة الدولة. ويساورني القلق أيضا إزاء الأثر الإنساني والاقتصادي الشديد الذي يخلفه قطع الجماعات المسلحة لطرق الإمداد الحيوية. ويجب أن يتوقف هذا العنف فورا، وينبغي لجميع الأطراف المعنية الدخول في حوار للدفع قدما بالعملية السياسية، والحفاظ على ما تحقق من مكاسب هشة، وتحقيق تطلع الشعب إلى سلام دائم. وأرحب بمشاركة سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بشتى أطيافهم، وبانخراط المنابر الدينية ومنظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى نبذ العنف. وينبغي أن يكون التماسك الاجتماعي هدف جميع الجهود السياسية.

97 - وما فتئ شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يطالب باستمرار بتقديم من ارتكبوا جرائم وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إلى العدالة. ويساورني قلق بالغ إزاء تزايد انتهاكات حقوق الإنسان بسبب العنف الانتخابي، وأدين بشدة جميع مرتكبي هذه الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، فقد أدت الهجمات التي استهدفت السجون مؤخرا نتيجة العنف الانتخابي إلى تقويض الجهود المبذولة للنهوض بالمساءلة. وأدعو السلطات الوطنية إلى زيادة الجهود، من خلال نظام العدالة، سعيا إلى تحقيق المساءلة والنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب بطريقة تتسم بالحياد والاستقلالية. وأدعو السلطات الوطنية إلى التنديد بأي حالات تنطوي على خطاب الكراهية والتحريض على العنف، بما في ذلك ضد البعثة وشركائها، وملاحقة مرتكبيها قضائيا، وإلى قيادة البلد بروح السعي إلى لأم الجراح على الصعيد الوطني. وتشجعني، في هذا الصدد، الخطوات الأخرى المتخذة صوب إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

98 - ورغم أن الذكرى السنوية الثانية للاتفاق السياسي شابها التوتر السياسي وعدم الاستقرار، ينبغي الاعتراف بما أُحرز من تقدم هام. ويشجعني أن مختلف آليات تنفيذ الاتفاق قد أثبتت مرونتها، حيث أدت دورا هاما في تيسير إجراء الانتخابات في بعض أجزاء البلد. وأدعو الحكومة إلى العمل مع الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق السياسي من أجل إعادة تنشيط عملية تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا وفي الوقت المناسب، باعتباره السبيل الوحيد الصالح لمعالجة الأزمة في البلد، وذلك بوسائل منها تقييم ما تحقق حتى الآن من إنجازات وما طُرح من تحديات. وأدعو كذلك البرلمانيين المنتخبين حديثا إلى الدفع قدما بالإصلاحات السياسية. وأرحب بمبادرة الحوار الحكومية التي أثمرت عن ميثاق مصالحة بين المجتمعات المحلية في الشمال الشرقي.

99 - وخلال الفترة الانتخابية المتوترة، تخلى أفراد من قوات الدفاع والأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى عن مواقعهم تحت ضغط العناصر المسلحة، مما أدى إلى اهتزاز ثقة السكان في هذه القوات ووثوقهم بها. وقد أكد ذلك العمل الهام الذي ما زال يتعين على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى القيام به لضمان اضطلاع المؤسسات الوطنية بمسؤوليتها السيادية لحماية السكان من خلال تنفيذ عملية إصلاح فعالة. وبالإضافة إلى الإرادة السياسية، لا بد من تعزيز إدارة قطاع الأمن وإدارة النفقات حتى يتسنى لقوات الدفاع والأمن الداخلي الوطنية بلوغ المستوى اللازم من الجاهزية العملياتية. وأدعو السلطات الوطنية والشركاء الدوليين إلى استخلاص الدروس من عملية الإصلاح الحالية وتعديل النهج المتبع في إصلاح قطاع الأمن وفقا لذلك. وأدعو كذلك قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي إلى احترام سيادة القانون والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار حالة الطوارئ الحالية.

100 - وقدمت البعثة المتكاملة دعما هاما في الدفاع عن النظام الديمقراطي ومنع الجماعات المسلحة من التقدم نحو بانغي، مع توفير الحماية للمدنيين وسلطات الدولة في العديد من المواقع في مختلف أنحاء البلد، وتحملت في ذلك نصيبا أكبر مما كان متوقعا من الأعباء. وقد ساعد نشر القوات بموجب اتفاقات

ثنائية مع الحكومة على مواجهة الحالة الأمنية الصعبة. وأدعو السلطات الوطنية إلى مواصلة الجهود لضمان التنسيق الوثيق بين جميع الشركاء الأمنيين العاملين في البلد، بما في ذلك القوات المنتشرة بموجب اتفاقات ثنائية، من أجل ضمان حماية أفراد حفظ السلام وتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

101 - وقد زاد العنف الانتخابي من تعميق الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في البلد. ويساورني القلق إزاء ما نجم عن ذلك من نزوح هائل للسكان وضغوط إضافية على الإمدادات الغذائية الشحيحة أصلا. ومن الضروري إعطاء الأولوية للاستفادة من ثمار السلام والتنمية في القيام بمبادرات إنمائية محلية وإيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخلياً. وإنني أدين بأشد العبارات الهجمات المتزايدة على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وأشيد بأولئك الذين جادوا بأرواحهم أو أصيبوا بجروح لضمان تقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ أرواح الملايين. وأناشد جميع المانحين أن يعجلوا بالمساهمة بسخاء في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021. وأدعو كذلك جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

102 - وتهدد أوجه الضعف الموجودة أصلا في الاقتصاد، والتي تفاقمت الآن بسبب جائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية، التقدم المحرز من خلال الخطة الوطنية للمصالحة والإنعاش. ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ثمة حاجة إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى إتاحة الفرص الاقتصادية للشباب المحرومين. ولا تزال البنية التحتية للبلد في حاجة ماسة إلى استثمارات كبيرة. وأدعو السلطات الوطنية إلى إعطاء الأولوية في الميزانية الوطنية لاحتياجات السكان ومواصلة تعزيز مؤسسات الدولة وآليات الحوكمة لمعالجة القضايا الهيكلية التي تؤجج العنف، مثل التهميش والتمييز والفساد والتنمية غير المتكافئة.

103 - وبينما تجد جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها في منعطف حاسم، فإن استمرار تعاون شركائها الدوليين، ولا سيما بلدان المنطقة، يظل أساسيا للحفاظ على السلام والاستقرار. وترتبط الأزمة في البلد ارتباطا وثيقا بالديناميات السائدة في منطقة وسط أفريقيا. وأدعو المنطقة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لتنشيط الآليات السياسية والأمنية المشتركة، ولا سيما لتعزيز الأمن على الحدود. وأرحب بالتعيين الوشيك لوسيط دائم للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبتعاون رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

104 - وكما هو مبين أعلاه، أوصي بزيادة قدرها 750 2 فردا من الأفراد العسكريين و 940 فردا من أفراد الشرطة، مما يرفع الحد الأقصى المأذون به للبعثة المشتركة إلى 400 14 فرد و 020 3 فردا، على التوالي. وتهدف هذه التعزيزات إلى تحسين قدرة البعثة المتكاملة على أداء مهامها ذات الأولوية في السياق المتطور الحالي وتمكين البعثة من تعزيز قدرتها على منع حدوث مزيد من التدهور في الحالة الأمنية وعكس اتجاهه، مع تهيئة البيئة اللازمة للدفع قدما بالعملية السياسية. وهذه القدرات الجديدة ليست بديلا عن تحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن الدفع قدما بعملية السلام وحماية السكان، ولا يقصد بها أن تكون وسيلة لإيجاد حل عسكري للتحديات الراهنة. وأوصي بأن يجري نشر هذه التعزيزات بالتتابع وبالاستناد إلى استعراضات منتظمة للسياق السياسي والأمني المتطور، في إطار تقاريري المرحلية المقدمة بانتظام إلى مجلس الأمن. ومن أجل ضمان تأثير دائم لهذه القدرات، سيكون من الأهمية بمكان إدماج إنجازاتها العملياتية ضمن ما تبذله البعثة من جهود استراتيجية على نطاق أوسع.

105 - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة المتكاملة، منكور ندياي، على دوره القيادي. وأعرب كذلك عن امتناني لأفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين على ما أبدوه من إصرار والتزام. وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والبلدان المانحة، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، وإلى جميع الشركاء الآخرين، على دعمهم القيّم وإسهامهم في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود، على وجه الخصوص، أن أعرب عن امتناني للجهتين الضامنتين للاتفاق السياسي، وهما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وللشركاء الإقليميين على انخراطهم القوي والمستمر.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 1 شباط/فبراير 2021

	العنصر العسكري				*عنصر الشرطة*	
البلد	*الخبراء الموفدون في مهمات*	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*وحدات الشرطة المشكلة*	*أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات*
الأرجنتين	0	2	0	2		
بنغلاديش	9	22	1 282	1 313		
بنن	3	3	0	6		20
بوتان	2	3	0	5		
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	3	2	0	5		
البرازيل	1	3	0	4		1
بوركينا فاسو	0	6	0	6		31
بوروندي	8	10	746	764		
كمبوديا	2	2	204	208		
الكاميرون	2	5	750	757	280	26
كولومبيا	2	0	0	2		
الكونغو	4	6	0	10	138	0
كوت ديفوار	0	1	0	1		27
تشيكيا	3	0	0	3		
جيبوتي	0	0	0	0		6
مصر	6	23	984	1 013	140	19
فرنسا	0	9	0	9		6
غابون	0	3	446	449		
غامبيا	3	4	0	7		11
غانا	2	4	0	6		7
غواتيمالا	1	2	0	3		
غينيا	0	0	0	0		11
إندونيسيا	7	8	200	215	140	1
الأردن	1	7	0	8		31
كينيا	7	8	0	15		
مدغشقر	0	0	0	0		1
مالي	0	0	0	0		16
موريتانيا	8	7	450	465	278	
المكسيك	1	1	0	2		

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات
المغرب	2	18	749	769		
نيبال	4	12	718	734		
النيجر	1	4	0	5		31
نيجيريا	0	4	0	4		3
باكستان	9	30	1 213	1 252		
باراغواي	1	1	0	2		
بيرو	7	2	198	207		
الفلبين	2	0	0	2		
البرتغال	0	7	180	187		2
جمهورية مولدوفا	3	1	0	4		
رومانيا	0	0	0	0		9
الاتحاد الروسي	3	10	0	13		
رواندا	6	18	1 356	1 380	418	28
السنغال	0	5	0	5	280	22
صربيا	2	2	72	76		
سيراليون	4	0	0	4		
إسبانيا	0	0	0	0		3
سري لانكا	0	3	110	113		
السويد	0	0	0	0		3
توغو	4	5	0	9		31
تونس	2	0	0	2		37
جمهورية تنزانيا المتحدة	0	5	450	455		
الولايات المتحدة الأمريكية	0	8	0	8		
أوروغواي	0	2	0	2		
فييت نام	1	6	0	7		
زامبيا	9	13	910	932		
زمبابوي	1	0	0	1		
المجموع	**136**	**297**	**11 018**	**11 451**	**1 674**	**383**

المرفق الثاني

خريطة

